مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٤٠١

يوم الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كوان	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	موريشيوس	السيد لتونا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2001/963)

01-61128 (A)
0161128

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب ببعض الزملاء البرلمانيين أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في برلمان أيرلندا، وهم: الرئيس ديز أومالي، والأعضاء مايكل أوكندي، وجيم أوكيف، ومايكل دي هيجتر، وبن بريسكو، ووليام إدوارد؛ وأمين اللجنة ليام كنيف. ويسعدني أهم استطاعوا الانضمام إلينا في هذه المناسبة التاريخية بالنسبة لأيرلندا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2001/963)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوثيقة S/2001/963.

وعقب مشاورات أجراها أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”إن مجلس الأمن، وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/2001/963) وعقد جلسة علنية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PV.4392 و S/PV.4392 Resumption 1) يؤكد من جديد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، بما يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واضعا في اعتباره احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن تأييده لنتائج مؤتمر عرتا للسلام، ولإنشاء الجمعية الوطنية الانتقالية والحكومة الوطنية الانتقالية. ويشجع الحكومة الوطنية الانتقالية على أن تواصل، في جو من الحوار البناء، عملية إشراك جميع الفئات في البلد، بما في ذلك تلك الموجودة في المناطق الواقعة في شمال شرق البلد وشمال غربه بهدف الإعداد لوضع ترتيبات حكم دائم من خلال العملية الديمقراطية.

”ويرى مجلس الأمن أن عملية عرتا للسلام تظل أفضل الأسس العملية لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. ويحث المجلس الحكومة الوطنية الانتقالية والفصائل والزعماء السياسيين والتقليديين في الصومال، على بذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق السلام والمصالحة دون شروط مسبقة ومن خلال الحوار وإشراك جميع الأطراف، وذلك بروح من التراضي والتسامح. ويدعو جميع الأطراف إلى الإحجام عن القيام بأعمال تقوض عملية عرتا للسلام. ويشدد المجلس على أن استمرار عملية البحث عن حل على الصعيد الوطني يجب أن يواكبها اهتمام لا يتزعزع بالتوصل إلى تسويات سياسية محلية.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الوطنية الانتقالية لتعزيز الأمن في منطقة مقديشو وتفعيل اللجنة الوطنية للمصالحة وتسوية الممتلكات التي ينبغي أن تكون مستقلة، على النحو المتوخّى في الميثاق الوطني الانتقالي. ويشدد المجلس على ضرورة بذل الجهود

لمكافحة الإرهاب الدولي وفقا لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ويرحب بإعلان الحكومة الوطنية الانتقالية اعتزامها اتخاذ خطوات في هذا الصدد. ويحث المجلس المجتمع الدولي على توفير المساعدة إلى الصومال، بجملة وسائل منها لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لتنفيذ القرار المذكور.

”ويدعو مجلس الأمن الدول المعنية في القرن الأفريقي إلى المشاركة البناءة في جهود إحلال السلام في الصومال، ويشدد على أنه من الممكن معالجة الوضع في الصومال وهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي طويل الأمد على أفضل نحو إذا قامت الدول المجاورة بدور إيجابي، بجملة أمور منها عملية إعادة بناء المؤسسات الوطنية في الصومال.

”ويعترف المجلس بالمساهمة القيمة التي قدمتها جيبوتي لعملية عرتا للسلام، ويرحب بدورها المستمر في هذا الشأن. ويشجع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على تعزيز جهودها للعمل على إحلال السلام في الصومال.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول والأطراف الفاعلة الأخرى إلى الالتزام التام بحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. ويؤكد المجلس على أنه يتعين على جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، ألا تتدخل في الشؤون الداخلية للصومال؛ إذ أن هذا التدخل يمكن أن يعرض للخطر سيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته.

”ويشدد مجلس الأمن على أنه ينبغي ألا تستخدم أراضي الصومال لزعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

”ويدين مجلس الأمن بشدة الاعتداء الذي وقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على مركز للشرطة في مقديشو والذي أدى إلى مصرع عدد من الضباط والمدنيين. ويكرر التأكيد على إدانته للاعتداء الذي وقع في ٢٧ آذار/مارس على مجمع ’أطباء بلا حدود‘ في مقديشو وما ترتب على ذلك من اختطاف لموظفين دوليين، ويطالب بإحالة المسؤولين إلى العدالة. ويلاحظ المجلس أن هذه الاعتداءات تزامنت مع النظر في إمكانية إيفاد بعثة لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة إلى الصومال.

”ويؤكد المجلس أن أي تدبير ينطوي على العنف لا يمكن أن يخفّف حالة الشعب الصومالي أو يجلب الاستقرار والسلام والأمن إلى البلد. ويدعو المجلس إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف في الصومال. وينبغي ألا يسمح لأعمال العنف المتعمدة بأن تحول دون إصلاح هياكل الحكم في الصومال واستعادة سيادة القانون في كافة أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، يدين المجلس زعماء الفصائل المسلحة الذين لا يزالون خارج عملية السلام والذين لا يزالون يشكلون عقبات في وجه إقرار السلام والاستقرار في الصومال.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، لا سيما في المناطق الجنوبية باي وباكول وغيدو وحيران بسبب الخلل المتوقع في

الأمن الغذائي ونقص كمية الأمطار خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر. ويوجه المجلس الانتباه إلى الحاجة الملحة لمساعدة دولية من أجل سد النقص في الغذاء والمياه ضمن أمور أخرى، وكي تتسنى أيضا مواجهة الضغوط المتزايدة والمثيرة للقلاقل الناتجة عن الهجرة وانتشار الأمراض. وإذ يلاحظ المجلس أن المشاكل التي تحيط بالصادرات من المواشي تسهم أيضا بدرجة كبيرة في تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية، فإنه يدعو جميع الدول والسلطات داخل الصومال إلى التعاون مع الجهود المبذولة للسماح باستئناف هذه الصادرات.

”ويلاحظ مجلس الأمن بارتياح أن الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية تواصل تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية لجميع أنحاء الصومال. ويهيب المجلس بجميع الأطراف في الصومال أن تحترم سلامة موظفي الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية وأمنهم احتراما كاملا، وأن تضمن حريتهم التامة في الانتقال والوصول إلى جميع مناطق الصومال. ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى الاستجابة بسخاء وبصورة عاجلة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠١ والذي تم حتى الآن تلبية ١٦ في المائة فقط من احتياجاته المالية.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات التالية دعما لعملية السلام في الصومال:

‘١’ إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات بقيادة من المقر لإجراء تقييم شامل للحالة الأمنية في الصومال بما في ذلك مقديشو، بالاستناد إلى معايير الأمم المتحدة العامة القائمة؛

‘٢’ إعداد مقترحات بشأن الطريقة التي يمكن للأمم المتحدة أن تواصل من خلالها تقديم المساعدة في تسريح أفراد الميليشيا، وتدريب أفراد الشرطة التابعين للحكومة الوطنية الانتقالية؛

‘٣’ دعوة المانحين إلى تقديم مساهمات للصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال، المقرر إنشاؤه حسبما هو مقترح في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1211)، بهدف تيسير الأنشطة المستهدفة وفقا للمقترحات الواردة في الفقرة ‘٢’ أعلاه؛

‘٤’ النظر في نطاق التغييرات التي يمكن أن تطرأ، حسب الاقتضاء، على ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال؛

‘٥’ التشاور مع جميع الأطراف المعنية بشأن الطرق العملية والبناءة لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) العمل على تحقيق اتساق النُهج المتعلقة بالسياسات المتبعة إزاء الصومال وتعزيز

الدعم المقدم لعملية عرتا للسلام والمصالحة في البلد؛

(ب) تيسير تبادل المعلومات؛

(ج) إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتوجيه الاهتمام إلى احتياجات الصومال المتعلقة بالمصالحة الوطنية والتنمية.

"وينبغي للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الواردة في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) أعلاه أن تتركز في المنطقة وأن تنطوي على تفاعل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ومنتدى شركائها، ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن؛

'٦' مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز المساعدة الإنسانية والإنمائية المقدمة إلى الصومال عن طريق إجراء اتصالات عاجلة مع البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛

'٧' تقديم تقارير، كل أربعة أشهر على الأقل، عن الحالة في الصومال وعن الجهود المبذولة للنهوض بعملية السلام بما في ذلك آخر التطورات بشأن نطاق عمل بعثة بناء السلام في الصومال وخطة الطوارئ المتعلقة ببدء هذه البعثة. ويجب أن يتضمن التقرير المقبل الذي يحل موعده في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ آخر التطورات المتعلقة بالأنشطة التي تمت عملا بالفقرات '١' إلى '٦' أعلاه.

"ويبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره."

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2001/30.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.